260 مطبوعة تتنافس على القضايا السياسية منها 10 صحف يومية

الصحافة في اليمن..
بين تزايد الإصدارات واشتداد المنافسة

<،، يبرز عامل التنافس في الصحف اليومية التي تصدر في اليمن بشكل يومي أو أسبوعي ذات الملكية الحكومية أو الخاصة على طرح مضامين تعجب القراء لكن طريقتها في التوغل بالقضايا التي تهم الناس بات أقل درجة اذ يتصدر المضمون السياسي أولويات الصحافة في اليمن في المقام الأول وهذا ما ينطبق على الصحافة الرسمية والمستقلة بوجه خاص.

استطلاع /أحمد الطيار

وتؤكد الدراسات التحليلية غلبة النموذج السياسي على القيم التي تحملها الصحافة اليمنية نتيجة لاتجاهاتها السياسية وتصدر المشهد السياسي قائمة الأولويات بالنسبة للقائم بالاتصال على مايبدو في ظل التحول السياسي وعمليات الاستقطاب التي انتقلت إلى الصحافة بشكل واضح للعيان .
ويتجلى الاهتمام بالسياسة من خلال قراءة الصحافة ومضامينها خصوصا تلك الصحف التابعة للأحزاب السياسية أو تلك التي تحضي بدعم من اطراف سياسية تحقق لها التمويل وتكفيها عن البحث عن مصادر الإعلان والتسويق أو اللهث وراء المبيعات والعائد المادي الآخر رغم تواضع أرقام مبيعات تلك الصحف.

انفتاح

> أتاحت الثورة الشبابية التي شهدتها اليمن وأدت لتغيير في السلطة فرصة سانحة لتحقيق الإعلام اليمني قفزة في الانفتاح والحرية بدرجة أكبر مما مضى وهذا ما أدى فورا إلى تزايد عدد الصحف اليومية منذ العام الماضي 2012م وأصبحت المنافسة بين الصحف الورقية اليومية كبيرة للغاية، بينما قل الاعتماد بشكل كبير على الصحافة المطبوعة في مقابل نمو وازدهار الصحافة الالكترونية.

إحصاءات

> تذكر وزارة الإعلام أن عدد الصحف في اليمن وصل إلى نحو 260 صحيفة مطبوعة ما بين يومية وأسبوعية، منها نحو 160 خاصة، و38 حكومية، ونحو 45 حزبية، إلى جانب صحف أخرى والعديد من الفضائيات الحزبية والخاصة، وعشرات المواقع الإلكترونية فالصحف التي تصدر صباح كل يوم تصل إلى 10 صحف على رأسها الصحف الرسمية و تشمل صحيفة الثورة وتصدر من صنعاء ،صحيفة الجمهورية وتصدر من تعز ،وصحيفة 14 اكتوبر وتصدر من عدن ،بالإضافة إلى عدد اخر من الصحف الأهلية وهي أخبار اليوم، والمصدر، والأولى، ومأرب برس، والشارع، واليمن اليوم، وعدن الغد في عدن.
ويعتبر الكثير من المتابعين كما يشير الباحث يحيى عبدالرقيب الجبيحي أن ظهور كل هذا الكم من الصحف اليومية الأهلية حالة طبيعية في بداية هذا الزخم الصحفي المتصاعد عقب لاثورة الشبابية ،الذي غاب عنه رقيب الحكومة كما كان في عهد النظام السابق، ويشير الباحث الجبيحي لكن المهنية المطلوبة في هذه الصحف لم تظهر إلا في عدد قليل جداً منها؛ بسبب سيطرة صاحب المال على سياسة هذه الصحيفة ورغبته في التعبير عن توجهاته، والتي غلب عليها طابع مراكز النفوذ المسيطر على الساحة السياسية، كما أن سرعة نقل الخبر في هذه الصحف أضاف جواً من التنافس بينها، والذي جعل من القارئ مطلعاً على كافة تفاصيل محيطه الاجتماعي والسياسي، ومحاولة هذه الصحف نيل ثقة القارئ من خلال تناوله للأخبار والتقارير وغيرها.

التنافس

> لاتتنافس الصحافة اليمنية المكتوبة والإلكترونية إلا على المضمون السياسي بالمقام الأول وتأتي المناكفات والاهتمامات الحزبية والجهوية للأطراف على رأس مواضيع التناول الصحفي اليومي ورغم ارتفاع سقف الحرية الممنوحة للصحافة اليمنية فإن مستوى تناولها للقضايا لم يرتق بالشكل المطلوب فيما بقت كما يشير الدكتور عبدالله عبدالمؤمن أستاذ الإعلام بجامعة الشارقة عند مستوى النظرة الخاصة للجهات الممولة وبالذات في الصحافة الأهلية اليمنية أما الصحافة الحكومية فلم تتوصل إلى الأن إلى ميثاق محدد تنظر للقضايا وفقا له واستمرت بالدرجة الاولى في خدمة الحكومة فقط ولم نجد سقف الحرية فيها مرتفعا بما يكفي لمناقشة قضايا الوطن كافة دون تحفظ .
ويضيف: إن التزايد الكبير للصحافة الورقية ربما هو الذي دفع بعض الصحف الرسمية كالجمهورية إلى أن تتنبه للمنافسة الحاصلة في سوق الصحافة فيما بقت الصحف الرسمية الأخرى كما لو أنها مستنسخة من بعضها، وهذا يطرح على الوسط الصحفي الرسمي أن يغادر الشرنقة التي حشر نفسه فيها ويعيد النظر ليس فقط في المحتوى بل وفي الإدارة والتمويل والتحول إلى شركات تحفظ فيها حقوق العاملين وتؤسس لمستقبل أكثر أماناً واستقراراً من المآل الحتمي لصحافة رسمية تفقد وظائفها تدريجياً.
أما بالنسبة للصحافة الحزبية فيشير الدكتور عبدالمؤمن إلى أنها الأخرى تبدو هرمة كهرم أحزابها وتتراجع أكثر فأكثر عما كانت عليه بسبب المنافسة وبسبب التصور الوظيفي للصحافة الحزبية عند الرعيل الأول من القادة الحزبيين وهو تصور جامد سيفضي حتماً إلى تحويل الصحافة الحزبية إلى مجرد وسيلة تبليغ يصدر فيها الحزب بلاغاته لأعضائه، والرهان على وسائل موازية تحظى إلى حد ما بقبول لدى القراء.

تفاؤل بأن المناخات الديمقراطية الحالية ستكون مناخاً مناسباً لخلق حريات صحفية

الاستقلالية

> يبدو مفهوم الصحافة المستقلة أمر مبالغ فيه في اليمن فالصحف الأهلية أو ما يصطلح على تسميتها بالصحافة المستقلة لا يمكن مضيها في خط مستقيم بالمضمون حتى يطلق عليها مستقلة وهنا حتم على باحثي الإعلام تصنيفها إلى ثلاثة أنواع : الأول ليس لها من أهليتها أو استقلاليتها سوى الاسم ، أما هي في واقع الحال تابعة لقوى أو أحزاب سياسية، وانه من المعيب في حق هذه المؤسسات والقائمين عليها أن تظل تشتغل وفق منطق العادة التي تهيمن على الإعلام اليمني منذ عقود وهي عادة تأثرت إلى حد بعيد بنظرة المستبد التقليدية لوظيفة الإعلام كمنابر تجمل الحاكم وتروج لأيدولوجيته وهذا ما تدأب عليه الصحافة في هذه المرحلة خصوصا وان الأطراف المتصارعة تمول وتدعم هذا الاتجاه ومنها صحف تنطلق من عبأة التمويل من الخلف كما هو حاصل في صحف يومية مشهورة .

الإعلام الاقتصادي

> على الرغم من التوجهات الاقتصادية الحالية التي تشهده اليمن إلا أن الصحافة الاقتصادية لم تظهر بالمستوى المؤمول وهناك تجارب صحفية اقتصادية متمثلة في ملاحق أو صفحات متخصصة في الصحف الرسمية أو الأهلية لكنه جهدها حسب المحللين لايزال متواضعًا وأبرز أسباب تواضعه في عدم توفر الكادر البشري المتخصص أضف إلى ذلك ضعف إمكانيات الصحف المادية نظرًا لعدم وجود الدعم المؤسسي المتمثل في الإعلان كرافد أساسي فما زال الإعلان في اليمن قائم على الشخصنة والحزبية، وهذا أحد أوجه القصور التي لم تمكن الصحافة الجادة من تبني برامج واضحة.
وهناك تجارب صحفية متواضعة في الصحافة الاقتصادية اليمنية تتمثل في مجلات خاصة تقاوم الوضع المتردي للصحافة المتخصصة بشكل عام والمهنية، وتظل الملاحق الاقتصادية الملحقة بالصحف الرسمية والأهلية والحزبية محدودة في المضمون والتأثير.

مناخات مناسبة

> توصل الدكتور حسن منصور أستاذ الإعلام المساعد بجامعة الملك سعود من بحث حول النبية المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية اليمنية إلى خلاصة مفادها أن المناخات الديمقراطية التي تشهدها اليمن ستكون مناخًا مناسبًا لخلق حريات صحيفة، لكن التجربة لم تترسخ بعد، ومازال الجميع في السلطة والمعارضة مشدودين إلى الماضي، كما أن لغة الاحتواء ومحاولة الاستقواء على الآخر بل وتهميشه وإضعافه قائم ، وكثير من الصحف التي يطلق عليها أهلية لم تلزم الحياد، ولم تنهج أساليب واضحة لأنها تفتقد إلى التخطيط السليم، فمرة تميل إلى اليمين ومرة تميل إلى اليسار.
ويضيف الدكتور حسن: إجمالا نستطيع القول أن ضعف هياكل المؤسسات الإعلامية في اليمن، وتخلف الإدارة، وضعف البني الاقتصادية ومصادر التمويل على الرغم من اختلافها هنا وهناك ،وكذا تدني المهنية وعدم توافق الأجور والحوافز مع العمل، ناهيك عن تدخل السلطات وضعف البيئة التشريعية ، والبعد عن النظرة الخدمية للرسالة الإعلامية وتسييس المحتوى وضعف الأطر التنظيمية كنقابة الصحفيين، كل ذلك يعد من العوامل المشتركة التي تجمع الصحف اليمنية على اختلاف مشاربها (رسمية، حزبية، أهلية
وتؤثر أنماط الملكية تأثيراً مباشراً على الصحافة من خلال تطويع أداء وممارسة الصحف لسياسات وأهداف ملاكها ومن ثم التأثير على حرية ممارساتها والمواضيع التي تنشرها وتوقيت النشر...
ومع ذلك فإن نمط الملكية وحده لا يمكن أن يحدد درجة الحرية التي تمارس بها وسائل الإعلام عملها وإن كان مؤشرا عليها في بعض الحالات. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تمارس الصحافة أي درجة من الحرية وهي مكبلة بالقيود الحكومية المتمثلة في الملكية أولا.

> **الدعم والتمويل من أطراف متباينة سياسيا أبرز المؤثرات على المضمون الصحفي**

مشكلات التمويل

> على مدى ثلاثة أشهر نفّذ قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام جامعة صنعاء قبل أعوام دراسة ميدانية للتعرف على حجم توزيع الصحف اليمنية في المنافذ البيعية، ومعرفة حجم التوزيع الفعلي للصحف المحلية وأماكن تمركزها، ولم تدخل في أرقام الدراسة حجم الصحف التي يتم توزيعها من خلال الاشتراكات السنوية أو التي توزع مجانًا، كما لم تلتفت الدراسة إلى الأرقام المعلنة من قبل عدد من الصحف حول حجم طباعة العدد، وبالتالي لم تتأثر بتلك الأرقام المعلنة.
وشملت الدراسة 40 صحيفة رسمية وحزبية وأهلية، في محافظات (أمانة العاصمة ، عدن، تعز، إب ، المكلا، الحديدة) وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية الصحف الصادرة تتركز في أمانة العاصمة بنسبة كبيرة، بينما تقل بشكل ملحوظ في بقية المحافظات، وهذا يفسر ضعف عملية الانتشار لهذه الصحف وتضاؤل جمهورها في المحافظات ويعود ذلك لضعف منافذ التوزيع وسوء عملية التسويق ، ويشمل ضعف التوزيع وتواضعه الصحف الحكومية أيضاً .
وأشارت النتائج إلى أن أعلى رقم لحجم التوزيع الفعلي والانتشار كان بواقع (13804) نسخ لصحيفة الثورة اليومية وتقول الدراسة: إن غياب المؤسسية في العمل الصحفي في اليمن، وتخلف الإدارة، وضعف البنى الاقتصادية و شحة مصادر التمويل، وعدم تناسب الأجور والحوافز مع طبيعة العمل، هي من المشكلات المزمنة التي تعاني منها الصحافة اليمنية.
ويحدث أيضاً أن تستخدم المؤسسات الرسمية والوزارات الحكومية قوتها المالية في وضع الإعلانات في الأجهزة الإعلامية المساندة فقط، وتخفض الميزانية الإعلانية للمنافسين، ما يؤدي إلى إخراج الإعلام الخاص من سوق الإعلانات ويجعل من الصعب على الإعلام الحر والمستقل أن ينمو ويتطور.

رئيس لجنة الاعلام بنقابة المحامين:

القضاء المستقل يحمي الحريات والحقوق

صقر الصنيدي

• ظهر المحامي فيصل المجيدي رئيس لجنة الاعلام في نقابة المحامين ورئيس مركز اسناد لدعم استقلال القضاء في الفترة الاخيرة كواحد من المحامين الذين ساهموا في دعم وإنجاح المرحلة الانتقالية في البلاد من خلال دوره كواحد من محامي الدفاع عن ضحايا جمعة الكرامة وهو ما مكنه من وضع رؤية كاملة عن واقع ووعي المواطنين سواءً من حيث تطور وعيهم القانوني أو ممارستهم لحرياتهم المتعلقة بالحق الاول في التعبير وابدأ وجهات النظر.
وفي اللقاء التالي يتحدث المجيدي عن ما تغير في الأذهان فيما يخص القانون والحرية :

> هل هناك تغيير وتطور في ارض الواقع فيما يخص الحقوق خاصة الحق الأول المرتبط بالتعبير؟
- في ما يتعلق بالتغيير والتطور على ارض الواقع ..فذاك امر مرتبط بمدى ايمان وجدية واردة السياسين بالنظر الى حقوق الإنسان كمرتكز أساسي لبناء الدولة المدنية الحديثة ...واعتقد ان هناك ثمة نوايا بهذا الشأن ولا نستطيع الجزم بحدوث تطور ملموس قبل استقرار الأوضاع وفرض هيبة الدولة على ارض الواقع وبسط سيطرتها على كل التراب الوطني وما يتبع ذلك بشأن السيادة الوطنية على القرار الداخلي والخارجي فضلا عن حصر السلاح والنفوذ في يد الدولة وليس كما هو حاصل الآن بوجود مجموعات مسلحة تنازع الدولة السيطرة على القرار والأرض فضلا عن قيامها بانتهاك حقوق الإنسان دون قدرة الدولة ومؤسساتها على تطبيق القانون بل ان بعض اجهزة الدولة هي من تقوم بانتهاك هذه الحقوق كما يجب على الدولة إعادة تطهير بعض اجهزتها من هؤلاء المنتهكين ,,وكذا انشاء مؤسسة حقوق الإنسان المستقلة حتى نحكم بوجود تطور ملموس ليس في الحريات فقط بل في كافة الحقوق.
> مادام وان الواقع مازال غير ممكن للتقييم تماما , هل اصبح وعي الناس أفضل واصبحوا جاهزين لممارسة حرياتهم وحقوقهم ؟
- في ما يتعلق بوعي الناس بحقوقهم أعتقد أن الأمر لا يزال في مراحله الاولى ..ولعل ذلك هو من الاسباب المهمة في توالي الانتهاكات باعتبار ان الجهل آفة الأمة فلو ان كل شخص عرف حقوقه وواجباته لكان في الخط الأمامي للدفاع عنها ومن ثم رفضها وسيلقى مناصرة من المهتمين بالحقوق ..لكن ما يحصل ان الوعي وان تقدم بسبب الربيع العربي إلا أنه لا يزال غير كاف حتى اللحظة .
> من أساسيات الدولة المدنية الاعتراف بحرية وحقوق المواطن هل تحقق شيء من هذا ؟
- يجب الوفاء لدماء الشهداء عبر تحقيق أهدافهم التي من أهمها بناء دولة المؤسسات القائمة على احترام حقوق الانسان وإيجاد المؤسسات الحارسة لها وعلى رأسها استقلال القضاء حتى يتمكن من الحفاظ على حقوق وحريات الناس .
> هل نحتاج إلى قانون ينظم الحرية الصحفية ويحصرها..ومن المسئول عن إطارهم النقابي؟
- أنا من الذين طالبوا بإلغاء قانون الصحافة بأي شكل كان، اما المسؤول فإن الصحفيين هم المعنيون الوحيدون بإصلاح نقابتهم وان تكون النقابة فيدرالية .

صاحب مشروع القانون الذي لا يحبه الصحفيون :

هناك أربعة أشياء فقط محظورة من النشر

صقر الصنيدي

إنها المرة الأولى التي يمر فيه اليوم العالمي للحريات الصحفية في ظل قانون الإعلام وحقوق النشر، ووجود قانون بغض النظر عن مضمونه يعد انتهاكا لجوهر الحرية من وجهة نظر الكثيرين وتكتفي معظم الدول الديمقراطية بما يعرف بميثاق شرف يكون التزاما أخلاقيا ينظم العلاقة بين الكلمة والمجتمع ويكتسب شرعيته من الممارسين للمهنة أنفسهم ويتخذ الجزاء فيه الضمير الداخلي أي أن من ينتهكه لا يردعه قانون بقدر ما يؤنبه ضميره وينكره محيطه وهي عقوبة أشد ألما .
وهي مناسبة للنظر إلى روح القانون الجديد الذي استقى مبادئه من خبرة القانون الفرنسي وديناميكية القانون الأردني والفلسطيني وغيرها من القوانين التي سبقتنا تجربتها .
لقد استغرق النائب الشاب علي عشال فترة طويلة وهو يبحث عن صيغة جيدة للقانون الذي لا يكسر الحرية ولا يقدسها لتصيب الأبرياء وتجعلهم ضحايا لها دون اعتبار لخصوصيتهم، وقد سافر وعقد عشرات الندوات للاستفادة من مقترحات وتصويبات أصحاب الشأن الذين طرحوا وجهات نظرهم وكان عليه أن يقارب بين رؤيتين قدمتا إلى البرلمان الأولى من مجلس الشورى ومثلت خلاصة ما تريد الحكومة من الصحفيين، والثانية رؤية قدمتها نقابة الصحفيين وكانت تميل كثيرا إلى ميثاق شرف وتجعل الحرية بلا سقف.

يقول للثورة

تم تقديم المشروعين من الجهتين في الوقت الماضي أي قبل قيام الثورة الشبابية السلمية وتوليت بحكم اللائحة الداخلية للبرلمان إعداد مشروع يحمل وجهة نظر الصحفيين ولا يتصادم مع خصوصية المجتمع ولم يكن ذلك ممكنا بغير الالتقاء والنقاش مع العديد من الصحفيين الذين شاركونا الحضور إلى البرلمان وإلى قاعات النقاشات التي ضمت أيضاً خبراء من دول أخرى.
ولضمان المزيد من الحرية استعان النائب عشال بالعديد من قوانين الدول العربية والأجنبية مع التركيز على القانون الفرنسي وهو ما جعل القيود على النشر محدودة ولا تعيق الصحافة من أن تكون متمتعة بكامل الحرية والقوة كما قال .
ويضيف انه كان يضع في الاعتبار العراقيل التي سيواجهها القانون والمتمثلة بتقليص الحرية إلى أكبر قدر ممكن من قبل الجهات المختصة والتي لا يروقها الحرية إذا لم تتوافق مع مصالحها .
ويقول مهندس قانون الإعلام إنه تم التوصل إلى مناطق اتفاق قللت محظورات النشر إلى أربعة بنود تركز على صيانة خصوصيات الأفراد وحقهم في بقاء معلومات تخصهم بعيدة عن أعين الناس وعدسات التصوير، فقد تم الاتفاق على منع نشر حياة المرضى وسيرة أمراضهم وإن كانوا في مراكز اجتماعية مرموقة فهم بالأخير بشر لهم حق الخصوصية وهو ما يعرف بالتاريخ المرضي للأسرة والذي قد يستغله البعض في النيل من المنشور عنه المعلومة .
ويفسر عشال المشارك حالياً في مؤتمر الحوار الوطني الخصوصيات بأنها الشأن الخاص الذي قد يستغل لصالح قضية عامة والإساءة إلى أشخاص من خلال إدعاء الحرية والتشهير بفئة أو فرد ووصمه بشيء قد يفسد حياته فهذه ليست حرية ولا تخدم حرية وحق الإنسان في المعرفة .
وعن قدرة القانون الذي صيغ وأُعد قبل الثورة الشبابية على استيعاب تطلعات الناس إلى حريتهم وحقوقهم قال عشال: إن المشروع جاء مستوعبا للتغيرات الحاصلة ومواكبا لها وليس متخلفا عنها وان فيه من الحرية والحقوق ما يكفي للتواكب مع ثورة الشباب اليمني إلا أن التطوير مطلوب دائماً باعتبار أن الإعلام من الحقول التي تشهد قفزات نوعية تقنية وبشرية كل عام ولا تعرف حدوداً للتوقف، وهو حال العلوم الإنسانية القابلة للتطور والتحديث وعدم اليقين بما تم الوصول إليه.
ويضيف: سيحتاج القانون إلى تحديث كل فترة لكنه يغطي الواقع المنظور الآن.